من شراء الرطب بالتمر مع عظم الخطر فيما هو موطنه للزنى ولم يعد الحاكم من هذه الامور وبالجملة فكل ما يقع من النسخ والتخصيص والتقييد في هذه الشريعة المطهرة
فسببه جلب المصالح ودفع المفاسد فان كل عالم يعلم ان نسخ الحكم بحكم اخر يخالفه لم يكن
الا لما في الناسخ من جلب مصلحة او دفع مفسدة زائدة على ما في الاول من النفع والدفع
وهكذا اخراج ما يتناوله العام بالتخصيص او ما يصح اطلاق المطلق عليه
بالتقييد كما وقع في قوله تعالى عن اولا الضرر وقوله عز وجل من الخمر ونحو ذلك كثير جدا
وقد كان دينه صلى الله عليه وسلم التيسير دون التعسير والتبشير
دون التنفير وكان يقول يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا وكان صلى الله عليه وسلم
يرشد الى الالفة واجتماع الامر وينهى عن الفرقة والاختلاف لما في الالفة و
الاجتماع من الجلب للمصالح والدفع للمفاسد وفي الفرقة والاختلاف من عكس ذلك
فالعالم المرتاض عاجانا عن الشارع الذي بعثه الله تعالى متمما لمكارم الاخلاق اذا
اخذ نفسه في تعليم العباد وارشادهم الى الحق وحذبهم عن الباطل ودفعهم عن البدع
والاحداث بحجزهم عن كل ما ينافي ما جاء به الشرع المطهر من المدائح بالاخلاق
النبوية المصطفوية الواردة في الكتاب العزيز والسنة المطهرة فيسر ولم يعسر
وبشر ولم ينفر وارشد الى ائتلاف القلوب واجتماعها ونهى عن التفرق والاختلاف
وجعل غايته فهمه وقصي غيته جلب المصالح الدينية للعباد ودفع
المفاسد عنهم كان من انفع دعاة المسلمين وانجع الحاملين على حرب العالمين
واجذبه للقلوب ومالت اليه الانفس وقد لا له الصعب وتسهل عليه الوعر
والقلب اليه المتعصب منصفا والمبتدع متسننا ورغب في الخير من لم يكن
يرغب فيه ومال الى الكتاب والسنة من كان يميل عنهما وتردى بالثواب الوافر
من كان محلبيا بالراي وسئي في رياض الاجتهاد واقتطف من طيب ثمراته و
استشق من عاطر ريا حينه من كان معتقلا في سجن التقليد مكبلا بالقيد والاغلال مكتوفا بارآء الرجال فان قلت ما ذكرته من اثناء الشريعة
المطهرة على جلب المصالح ودفع المفاسد ما اتريد به هل يلاحظ ذلك
النفع والدفع بطلقا او في حالة ما الى الات قلت لا اريد ما قدرته
الا ان ما لم يرد فيه نص بخصه ولا اشتمل عليه عموم ولا تناوله اطلاق
فحق على العالم المرشد للعباد الطالب للحق ان يستخرج ذلك ويرشد اليه و
يهتم به ويدعو اليه واما مواقع النصوص وموارد ادلة الكتاب والسنة وما
ظن فيها الخير فلا جليل نفع ولا دفع ضرا ولا من ذلك واقدر به من الخير او
لم يمنه بالكلية فهو في الحقيقة متصلح مجلوبة ومفاسد مدفوعة وان قصرت
بعض العقول عن ادراك ذلك فالاحاطة بكل الوقوف على حقيقته فن
قصورها اتيت ومن ضعف ادراكها دهيت ومن تدبر ذلك حق التدبر وحض
تامله

يا مله حق التامل لم يخف عليه فان كل جزئية من جزئيات الشريعة التي قام الدليل على طلبه
والتعبد به للكل او البعض مطلقا او مقيدا لا بد ان يشتمل على جلب مصلحة او مصالح عرفها
من عرفها وجهلها من جهلها وكل جزئي من جزئيات الشريعة الواردة بالنهي عن امر
او امور لا بد ان يكون المنهي عنه مشتملا على مفسدة او مفاسد تندفع بالنهي عنها
ولمزيد الشيع والنشرة التدبر في ذلك مدخليه جليلة لاسيما مع استحضار الا
ستعانة بالله والتوكل عليه والتفويض اليه وما ينبغي به طالبا لحق مريدا الانصاف
على ما يريده من ربط المسايل بالادلة والخروج من اراء الرجال المتلاعبة بافهامها من
يمين الشمال ان يتدبر الدلايل العامة ويتفكر فيما يندرج تحتها من المسايل بوجه من
وجوه الدلالة المعتبرة فانه اذا تمرن في ذلك وتدرب صار مستحضرا لدليل كل
ما يسال عنه من الاحكام الشرعية كاينا ما كان وعرف معنى قوله عز وجل ما فرطنا في
الكتاب من شيء ومن امعن النظر فيما وقع منه صلى الله عليه وسلم من استخراج الاحكام الشرعية
من كتاب الله زاده ذلك بصيرة كما ثبت عنه انه لما سئل عن الحمر الاهلية فقال اجل
فيها الاهذه الاية الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره
فان في هذا وامثاله اعظم عبرة للمعتبرين واجل بصيرة للمتبصرين واوضح قدوة
للمقتدين من العلما المجتهدين وثبت انه صلى الله عليه وسلم قال لعمرو بن العاص صليت يا صاحبك
وانت جنب يا عمرو فقال سمعت الله يقول ولا تقتلوا انفسكم فقرره النبي صلى الله عليه وسلم وضحك
ولم يقل شيئا وهذا باب واسع يطول تعداده وهكذا التفكر في الكلمات الصادرة
عمن اعطي جوامع الكلم وفصح من نطق بالضاد قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات
فان هذا اللفظ الموجز والعبارة المختصرة صالحة للاستدلال اجماعا على كل جزئي من جز
عيات الشرع فيدخل ما حصلت فيه النية في اعداد الاعمال المقبولة ويخرج ما لم تحصل
فيه النية الوجيه الاعمال المردودة وتتصور بها المباحات قربيات وعبادات اقل احوالها
الاندراج تحت حقايق المندوبات ويبطل كثير من الصور الحاكية بما هو من العادات
بقصد النية وعدم وجودها او وجودها لاعلا الوجه المعتبر وقوله صلى الله عليه وسلم كل بدعة
ضلالة ومن غشنا فليس منا والحلال بين والحرام بين وكل امر ليس عليه امرنا فهو
رد فان كل فرد من افراد هذه العبارات وامثالها صالحة لجعلها قضية كبرى
للشكل الاول فلا يبقى فرد من الافراد الا وامكن ادراجه تحت هذه الكلية باختلاف
قضية صغرى سهلة الحصول تقول امثلا هذا امر ليس عليه امر النبي صلى الله عليه وسلم وكل
امر ليس عليه امره مردود فهذا رد فلا يبقى فعل ولا قول ولا اعتقاد يات به
الشرع الا وامكن الاستدلال على رده بهذا الحد الصحيح وهكذا العمل في سائر انواعه
والمتحلي بالمعارف العلمية يستغني بمجرد الاشارة والايماض لان المواد قد حصلت
له بما حصله من العلوم وما رسه من المعارف فربما يغفل عن اخراج ما في القوة

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)